

الاتحاد الدولي للاتصالات

**ITU-T**

قطاع تقييس الاتصالات  
في الاتحاد الدولي للاتصالات

**الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات**

جوهانسبرغ، 21 - 30 أكتوبر 2008

---

**القرار 33 - مبادئ توجيهية بشأن الأنشطة  
الاستراتيجية لقطاع تقييس الاتصالات**

## تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريف، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

## مبادئ توجيهية بشأن الأنشطة الاستراتيجية لقطاع تقييس الاتصالات

(مونتريال، 2000؛ فلوريانوبوليس، 2004؛ جوهانسبرغ، 2008)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (جوهانسبرغ، 2008)،

إذ تلاحظ

أ) أن واجبات الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات طبقاً للرقم 197C من اتفاقية الاتحاد، تشمل في جملة أمور استعراض الاستراتيجيات والأولويات ذات الصلة بأنشطة قطاع تقييس الاتصالات؛

ب) أن القرارين 71 و72 (المراجعين في أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن القضايا الاستراتيجية ينصان على أن يقدم الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات المشورة بشأن الخطة الاستراتيجية والأهداف والاستراتيجيات والأولويات الخاصة بالقطاع، بما في ذلك تقديم توصيات لتعديل الخطة في ضوء التغيرات التي تطرأ على بيئة الاتصالات،

وإذ تدرك

أن الاتحاد، وعلى وجه الخصوص قطاع تقييس الاتصالات، يواجه تحدياً يتمثل في بقاءه منتدياً دولياً نشطاً وفعالاً تعمل في نطاقه الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبون معاً من أجل تشجيع تنمية الاتصالات العالمية وتسهيل النفاذ الشامل إلى الاتصالات وخدمات المعلومات من أجل إتاحة الفرصة للناس في كل مكان للمشاركة في مجتمع واقتصاد المعلومات العالميين والاستفادة من المنافع التي يوفرها،

وإذ تضع في اعتبارها

نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) ذات الصلة بقطاع تقييس الاتصالات، لا سيما الفقرة 44 من إعلان مبادئ جنيف الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تعترف بأن "توحيد المقاييس هو إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات"،

تقرر أن تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع

إلى مواصلة المساهمة بأفكارها في الخطة الاستراتيجية والأولويات الخاصة بقطاع تقييس الاتصالات وفي عملية التخطيط الاستراتيجي التي يقوم بها الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات،

تكلف الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات

1. بمتابعة أعمال القطاع في فترة الدراسة الجارية في ضوء الخطة الاستراتيجية المعتمدة في القرار 71 (المراجع في أنطاليا، 2006) ومتابعة التطور في بيئة الاتصالات، بما في ذلك:

- تحديد الأولويات المناسبة لتحقيق أهداف القطاع والتي يمكن على أساسها قياس أداء القطاع خلال فترة الدراسة؛
- الحصول دورياً على تقارير من رؤساء لجان الدراسات وغيرها من الكيانات المسؤولة عن تحقيق هذه الأولويات؛
- تنفيذ الإجراءات المناسبة التي تسمح بتعديل هذه الأولويات والأهداف الاستراتيجية في ضوء التغيرات التي تطرأ على بيئة الاتصالات أو في حالة عدم إنجاز الأحداث المتوقعة؛
- تقييم مدى استمرار صلاحية الخطة الحالية وقابليتها للتطبيق، واقتراح التغييرات اللازمة حسب الاقتضاء،

2 بإعداد اقتراحات للمساعدة في إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد في فترة الدراسة المقبلة، بحيث تعكس بالشكل الواجب:

- استمرار صلاحية الأهداف السبعة الرئيسية في الخطة الاستراتيجية الجارية؛
- التكنولوجيات الجديدة والمتقاربة ونواتجها ذات الأولوية ومدى الحاجة إلى سرعة وضع معايير عالمية مناسبة يمكن الاعتماد عليها؛
- التغيرات الحالية والجديدة في بيئة الاتصالات؛
- ضرورة وضع تعريف واضح للعلاقات الرسمية، وإقامة هذه العلاقات مع أكبر عدد ممكن من الهيئات الدولية والإقليمية وغيرها من هيئات التقييس، استناداً إلى المبادئ التوجيهية المتفق عليها بالفعل والواردة في التوصيات ذات الصلة في السلسلة ITU-T A، وتنفيذ الاستنتاجات ذات الصلة الصادرة عن الندوة العالمية للمعايير وفقاً للقرار 122 (المراجع في أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛
- استمرار تطوير دور قطاع تقييس الاتصالات لكي يتحول إلى منظمة ذات طابع متزايد الشمول تتوجه نحو السوق، تنسق مع الكيانات الأخرى ذات الصلة وتتعاون معها وتستفيد من أعمالها، وذلك لتسريع عملية وضع المعايير التي تتسم بالكفاءة وتكون مفيدة على المستوى الدولي؛
- تنفيذ محتوى القرار 123 (المراجع في أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن سد الفجوة في ميدان التقييس بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.